الأمم المتحدة

A/C.3/69/SR.5

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والستون

Distr.: General
4 November 2014
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الخامسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيدة مسكيتا بورغس .....(تيمور - ليشتي)

المحتويات

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية*

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات*

* البنود التي قررت اللجنة النظر فيها معا.

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

14-62342 X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (A/69/86، و A/69/88، و A/69/89، و A/69/92 و A/69/94)

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (A/69/87-E/2014/80 و A/69/111)

١ - السيد فيدوتوف (المدير التنفيذي، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة): قال إن المجتمع الدولي يناقش كيفية التصدي للتحديات التي تشكلها الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، والمخدرات غير المشروعة، والفساد بشتى أشكاله، ويشمل ذلك عقد اجتماعات تتناول خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والدورة السابعة الجارية التي يعقدها مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وذكر أن الفرص المقبلة تشمل مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر المعني بمنع الجريمة والعدالة الجنائية الذي سيعقد عام ٢٠١٥، والدورة الاستثنائية التي ستعقدها الجمعية العامة عن مشكلة المخدرات العالمية عام ٢٠١٦. وقد أدى الاستعراض الرفيع المستوى للإعلان السياسي وخطة العمل المتعلقين بالتعاون الدولي صوب وضع استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية إلى إجراء مناقشات جامعة وواعية تحت قيادة رشيدة من لجنة المخدرات، التي كُلفت أيضا في مشروع القرار A/C.3/69/L.8 بريادة عملية جامعة تختص بالتحضير للدورة الاستثنائية التي ستعقدها الجمعية العامة.

٢ - وأعقب ذلك بالقول إن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يقدم المساعدة التقنية اللازمة لتنفيذ الصكوك الدولية الصادرة عن المخدرات، والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، والفساد، والإرهاب. ويساعد المكتب على إجراء تنسيق على الصعيد الدولي من خلال البرامج القطرية والإقليمية والعالمية التابعة له، بما يشمل مبادرات جديدة من قبيل ”الربط بين الشبكات“، وبرنامج الجريمة البحرية. ويوفر المكتب تحليلا للاتجاهات في شتى مجالات الجريمة المنظمة، ويدخل في ذلك الجريمة ضد الأحياء البرية، ويدير صندوق الأمم المتحدة للتبرعات المقدمة لصالح ضحايا الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال. ويعرب المكتب عن امتنانه إزاء ما يتلقاه من دعم والتزايد السريع في التبرعات، بيد أن الفعالية في عمله في حاجة إلى اطراد التمويل الذي يمكن التنبؤ به.

٣ - وانتقل إلى الكلام عن فرض رقابة على المخدرات غير المشروعة فذكر أن الأمم المتحدة تؤيد زيادة التركيز على الصحة العامة، والوقاية والعلاج، وكذلك التدابير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع الالتزام تماما بمعايير حقوق الإنسان. ويتعين بذل المزيد من الجهود صوب تشجيع إمكانية الحصول على أدوية علاج الألم الخاضعة للرقابة، مع منع تحويلها لأغراض أخرى أو إساءة استعمالها، وكذلك توفير رعاية مستمرة لمتعاطي المخدرات. وينبغي التركيز في جهود إنفاذ القانون على أباطرة المخدرات بدلا من متعاطيها. كما يتعين إيجاد بدائل صالحة لمصادر الرزق أمام من يقومون بزراعة المحاصيل غير المشروعة. واختصارا، من الضروري معالجة جميع جوانب العرض والطلب باتخاذ إجراءات متوازنة ومنسقة. واختتم بيانه بالقول إن من بين التحديات الخاصة مساعدة قطاعات الصحة العامة على مواكبة العواقب الاجتماعية والصحية الناشئة عن تعاطي المخدرات، وكذلك التأهب لمواجهة العنف الإجرامي ذي الصلة بالمخدرات في أمريكا الوسطى؛ ومحاور المخدرات، والجريمة والإرهاب في أفريقيا الوسطى ومنطقة الساحل؛ والمستويات القياسية التي وصلت إليها زراعة نبات الخشخاش وإنتاج الهيروين في أفغانستان.

٤ - السيد شمعة (رئيس لجنة المخدرات): تناول أعمال اللجنة في دورتها السابعة والخمسين، ثم عرض تقريره عن نتائج الاستعراض رفيع المستوى الذي أجرته اللجنة عن تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل المتعلقين بالتعاون الدولي صوب وضع استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية. وقال إن التقرير يتضمن موجزا عن كل من المناقشات التي جرت خلال مؤتمرات المائدة المستديرة الثلاثة التي تناولت ركائز خطة العمل - خفض الطلب، وخفض العرض، والتعاون الدولي - إلى جانب نص الإعلان الوزاري المشترك الذي اعتمدته الدورة، الذي تم فيه الإقرار بظهور تحديات جديدة، والإشارة إلى المناقشات الجارية في بعض المناطق عن كيفية معالجة مشكلة المخدرات العالمية الآخذة في التطور، والتأكيد على أهمية إجراء مناقشات واسعة النطاق وجامعة وتتسم بالشفافية وتقوم على الأدلة فيما بين الدول الأعضاء عن أنجع الوسائل الكفيلة بالوفاء بالالتزامات والأرقام المستهدفة المبينة في الإعلان السياسي وخطة العمل.

٥ - وتابع كلامه بالقول إن اللجنة اضطلعت، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٣/٦٧، بالمسؤولية عن العملية التحضيرية للدورة الاستثنائية التي ستعقدها الجمعية العامة عن مشكلة المخدرات العالمية. وقد قررت اللجنة، في قرارها ٥/٥٧، اتخاذ جميع التدابير الضرورية الكفيلة بالاستفادة من استحقاقاتها الراهنة في مجال الاجتماعات والتقارير بأكثر الوسائل فعالية بغية ضمان التحضير بشكل كاف للدورة الاستثنائية. وحتى الآن أنشأت اللجنة موقعا على شبكة الإنترنت كي يكون بمثابة مركز للمعلومات، وعقدت اجتماعات فيما بين الدورات نُقلت على تلك الشبكة لصالح جميع الجهات المعنية، وستعقد جزءا عن الدورة الاستثنائية في دورتها السابعة والخمسين المستأنفة خلال كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. أيضا وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٣/٦٧، قدمت اللجنة توصيات عن التحضير للدورة الاستثنائية وتسييرها كي تنظر فيها الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. وفي مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.3/69/L.8، أُقر بالدورة الاستثنائية على أنها فرصة لإجراء مناقشة رفيعة المستوى تفضي إلى الوفاء بالموعد المستهدف لتنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل المحدد له عام ٢٠١٩، كما تقرر أن تتضمن العملية التحضيرية مشاورات واسعة وموضوعية فيما بين الجهات المعنية وأن تتولى لجنة المخدرات قيادتها بدعم وتوجيه من رئيس الجمعية العامة.

٦ - وأعقب ذلك بالقول إن الكثيرين ينادون باتباع نهج عملي إزاء الدورة يستند إلى تعزيز تنفيذ الوثائق الراهنة عن السياسات، مع الاستفادة التامة من الأدوات المتاحة والتشارك في الأدلة والخبرات على الصعيدين الوطني والإقليمي. وذكر أن التغطية الموضوعية المقترحة تشجع اتباع نهج متوازن، مع النظر على النحو الواجب في جوانب الصحة والعدالة الجنائية على السواء، وتنظر في الصلة بين مسائل المخدرات والتنمية وحقوق الإنسان. واختتم بيانه بالقول إن النسق المقترح سيجمع بين إجراء مناقشة عامة مع عقد حلقات عمل تفاعلية، بغية التوصل إلى توصيات عملية وتشجيع مشاركة جميع الجهات المعنية بنشاط، بما يشمل ممثلي الشباب.

٧ - السيد راتراي (جامايكا): تكلم باسم الجماعة الكاريبية فقال إن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بحاجة إلى زيادة في التمويل الذي يمكن التنبؤ به من الميزانية العادية، وكذلك زيادة في التبرعات غير المخصصة كي يتسنى له تحسين ما يقوم به من مهام الضبط والدعم والرقابة. وفي معرض الإقرار بأن ثمة ترابطا بين منع الجريمة والعدالة الجنائية من ناحية والتنمية المستدامة من ناحية أخرى، أشار إلى أن الجماعة الكاريبية اعتمدت عام ٢٠١٣

استراتيجية الجريمة والأمن في الجماعة الكاريبية. وأضاف أن تأثير الجريمة المنظمة متغلغل في كثير من جوانب الحياة في المنطقة. إذ تعمل المنظمات الإجرامية، التي يكون لديها في بعض الحالات قاعدة من الأصول تفوق ما لدى بعض البلدان، في صورة شركات متعددة الجنسية، وتتعامل في قطاعات أعمال من قبيل الاتجار بالأسلحة، والاتجار بالبشر، وغسل الأموال، والاحتيال والنصب عبر شبكة الإنترنت. وفي حين أن بلدان المنطقة ما برحت تتصدى لتلك الأنشطة وحققت بعض النجاح، فإن المعركة الدائرة تحوِّل الموارد الضئيلة بعيدا عن مسار الأنشطة الإنمائية. لذا فإن من دواعي سرور الجماعة الكاريبية أن تكون شريكا للبرنامج الإقليمي التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (٢٠١٤-٢٠١٦) في دعم استراتيجية الجريمة والأمن في الجماعة الكاريبية. وترحب الجماعة ببدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة قريبا، وتقف على أهبة الاستعداد للعمل مع دول المنبع على وقف تدفق الأسلحة عبر المنطقة، الذي يفضي إلى تأجيج الجريمة الداخلية والحرب بين العصابات، مما يؤدي إلى حلقة مفرغة من الجريمة والفقر والتخلف. وتؤيد الجماعة تأييدا تاما سعي ترينيداد وتوباغو إلى استضافة أمانة معاهدة تجارة الأسلحة.

٨ - وتطرق إلى الدورة الاستثنائية التي ستعقدها الجمعية العامة عن مشكلة المخدرات العالمية فقال إن الجماعة الكاريبية تحث اللجنة على أن تطلب من جميع الدول الأعضاء تقديم آرائها وإسهاماتها وتيسير ذلك والنظر فيه على النحو الواجب، على ألا يقتصر الأمر على الدول الأعضاء التي لديها حضور قوي في فيينا. وفي معرض الإشارة إلى مقترح تقديم المساعدة إلى أقل البلدان نموا في العملية التحضيرية، أعرب عن توقعه بأن تستفيد الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية من تلك المساعدة. وذكر أن الدورة الاستثنائية ستهيئ فرصة يتسنى من خلالها إعادة تقييم الاستراتيجيات، والنظر في النهوج ودراسة أفضل الممارسات. وينبغي أن تسير المبادرات التي تستهدف خفض الطلب جنبا إلى جنب مع خفض العرض، وألا يجري الإفراط في التأكيد على التجريم. واختتم بيانه بالقول إن الجماعة الكاريبية تضع في الحسبان الآثار الضارة الناشئة عن فرض عقوبات مشددة على جرائم المخدرات الطفيفة وتدرس أيضا إمكانية رفع التجريم عن نبات القنب وما قد يحدثه ذلك من آثار.

٩ - السيدة مالنغا (جمهورية الكونغو الديمقراطية): تكلمت باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فقالت إن الفقر والبطالة، وارتفاع معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، وعدم كفاية نظم العدل، عناصر لا تزال تكبل الجهود الرامية إلى منع الجريمة في المنطقة، التي يوفر فيها التفاوت في التنمية الاقتصادية وارتفاع مستويات التفاوت الاجتماعي أرضا خصبة تستغلها الجريمة المنظمة. وتستغل المنظمات العاملة عبر الحدود سهولة انتقال التجارة عبر تلك الحدود، وتباين النظم القانونية، وعدم دقة المعلومات التي يجري تداولها بين وكالات إنفاذ القانون بالمنطقة. إذ هناك ارتفاع في الجرائم الداخلية والجرائم عبر الحدود، ويشهد بعض البلدان أيضا زيادة في تجارة وتعاطي الهيروين والكوكايين والأمفيتامين. وما زالت الدول في معظمها غير مهيأة بشكل كاف للقيام بمنع الجريمة، وليس لديها القدرة على أداء الملاحقة القضائية ولا التشريعات بما يمكنها من التصدي للجرائم التي تجري عبر الحدود من قبيل أعمال الإرهاب، وجرائم الفضاء الإلكتروني، والجرائم المالية. إضافة إلى ذلك، هناك توافق في الآراء على أن بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في حاجة إلى تحسين الأحوال المعيشية الأساسية لدى المساجين.

١٠ - وتابعت كلامها بالقول إن الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تعمل على تحسين قدرة وشفافية نظم العدالة الجنائية لديها؛ وعلى تعزيز نظمها القضائية، وتدريب العاملين في مجالْي إنفاذ القانون والسجون، وبناء المزيد من مراكز إعادة تأهيل مدمني المخدرات والكحوليات، مع إجراء ما يلزم من بحوث. وفي ضوء الأهمية البالغة للتعاون، وقعت تلك الدول العديد من البروتوكولات الإقليمية التي تتناول شتى جوانب منع الجريمة والمقاضاة، وتعمل على إبرام الشراكات مع وكالات إنفاذ القانون على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وعلاوة على ذلك، دخلت الجماعة كأحد الشركاء في البرنامج الإقليمي المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بغية زيادة تأمين المنطقة ضد الجريمة والمخدرات. وأكدت من جديد منظمة التعاون الإقليمي بين رؤساء الشرطة في الجنوب الإفريقي التزامها بزيادة تأمين منطقة الجماعة ضد الجريمة والمخدرات غير المشروعة. وفي ختام بيانها ذكرت أن الجماعة تعلق أهمية عظيمة على الاتفاقيات الدولية المبرمة بشأن فرض الرقابة على المخدرات، والصكوك الدولية المبرمة بشأن الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، وأن الجماعة ما زالت ملتزمة بمكافحة الجريمة والمخدرات، الأمر الذي ينبغي أن يكون المرتكز الرئيسي في خطة التنمية.

١١ - السيد حنيف (ماليزيا): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إن الجريمة عبر الحدود الوطنية أصبحت تتفشى وتتنوع بشكل متزايد في عالمنا الرقمي الذي لا حدود له، ويتعين تعزيز التعاون الإقليمي والدولي وزيادة فعاليته لمكافحتها. وقد بدأ أساسا التعاون بصدد الجريمة عبر الحدود الوطنية داخل الرابطة في الاجتماعات الوزارية التي عقدتها بشأنها، والتي ناقشت إطار التعاون وتراقب مدى التنفيذ، وفي اجتماعات كبار مسؤوليها بشأن الجريمة عبر الحدود الوطنية، التي تتولى استعراض تنفيذ القرارات التي تتخذها الاجتماعات الوزارية. ويبين برنامج عمل اجتماعات كبار المسؤولين بشأن الجريمة عبر الحدود الوطنية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ السياسات والمبادئ التوجيهية والأنشطة في ثماني مجالات ذات أولوية، منها الإرهاب، والاتجار بالأشخاص، والقرصنة البحرية، وتهريب الأسلحة. وفي سياق تنفيذ المخطط السياسي للأمن المجتمعي في رابطة أمم جنوب شرق آسيا بحلول عام ٢٠١٥، عقدت الرابطة في أيار/مايو ٢٠١٤ أول اجتماع للفريق العامل المعني بجرائم الفضاء الإلكتروني المنبثق عن اجتماعات كبار المسؤولين بشأن الجريمة عبر الحدود الوطنية، وتعمل على صياغة اتفاقية صادرة عن الرابطة بشأن الاتجار بالأشخاص، وكذلك خطة عمل إقليمية للغرض ذاته. وستواصل مناقشة التعاون على مكافحة الجريمة عبر الحدود الوطنية مع شركائها في الحوار، ومنهم الصين وجمهورية كوريا واليابان، ومن دواعي سرورها إحراز تقدم ملحوظ بصدد التعاون بين الرابطة واليابان عام ٢٠١٤، الذي يتجلى في الحوار الافتتاحي بين الرابطة واليابان بشأن جرائم الفضاء الإلكتروني والحوار التاسع بين الرابطة واليابان بشأن مكافحة الإرهاب.

١٢ - وأعرب عن ترحيب رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالتوصية المقدمة من الأمين العام بأن يواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مساعدة الدول الأعضاء على بناء قدراتها في مجال تصدي قطاع العدالة الجنائية للإرهاب مع مراعاة سيادة القانون. وقد وضعت الرابطة اتفاقية إقليمية عن مكافحة الإرهاب، وتعمل على مضاعفة جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة عمل رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن مكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها واستعمالها بصورة غير مشروعة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٥، وكذلك الأحكام المتصلة بفرض رقابة على المخدرات الواردة في خريطة الطريق الرامية إلى إنشاء جماعة رابطة أمم جنوب

شرق آسيا (٢٠٠٩-٢٠١٥). وقد ناقش الاجتماع الخامس والثلاثون لكبار مسؤولي رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن مسائل المخدرات، الذي عقد في تموز/يوليه ٢٠١٤، التدابير الرامية إلى تعزيز الرقابة على الحدود والمجالين الجوي والبحري، وتشجيع القيام بعمليات مشتركة وتبادل المعلومات في إطار التعاون إزاء ظهور المؤثرات العقلية الجديدة. وتشيد الرابطة ببرامج الرقابة على المخدرات المراعية للتنمية التي وضعها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لصالح منطقة جنوب شرق آسيا، التي أدت إلى تحسين مصادر رزق الأسر المعيشية الزراعية الصغيرة المقصودة في مناطق إنتاج الأفيون في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار. واختتم بيانه بالإشارة إلى أن الرابطة، في معرض تأهبها للدخول في التكامل الإقليمي، ستواصل السعي جاهدة لأن تكون الجماعة الجديدة للرابطة خاليه من المخدرات والجريمة.

١٣ - السيد ريباكوف (بيلاروس): تكلم باسم رابطة الدول المستقلة، فقال إن الدول الأعضاء في الرابطة تشهد زيادة في الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، التي ترتبط في أغلب الأحوال بالإرهاب، وكذلك بكونها مصدرا من مصادر تمويل الإرهاب. وتحظى المنظمات الإجرامية بنفوذ متصاعد في الأعمال التجارية المشروعة. ومع عولمة المال بوجه خاص، فإن المشاكل من قبيل الاتجار عبر الحدود بالأسلحة التقليدية للأغراض الإرهابية، وعبور المخدرات غير المشروعة وبيعها، واستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض غير مشروعة، والفساد، لا يتسنى التصدي لها بفعالية دون التعاون على الصعيدين المتعدد الأطراف والدولي. وذكر أن الدول الأعضاء في الرابطة تتعاون مع الأمم المتحدة ووكالاتها، بما في ذلك في المقام الأول مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وانضمت إلى صكوك الأمم المتحدة الأساسية المعنية بمنع الجريمة والعدالة الجنائية، وأبرمت أيضا اتفاقات في تلك المجالات في إطار الأمم المتحدة. وتعمل تلك الدول على توثيق التعاون في مجال مكافحة الاتجار بالبشر على الصعيدين الوطني والدولي، بما يشمل المشاركة في اليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص، الذي أُعلن بمبادرة من بيلاروس. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، من المتوقع أن يعتمد مجلس رؤساء دول رابطة الدول المستقلة برامج التعاون فيما بين دول الرابطة بصدد الهجرة غير الشرعية ومكافحة الاتجار بالبشر، وكذلك إصدار بيان يؤيد النظام الدولي المعني بالرقابة على المخدرات.

١٤ - وتابع بيانه قائلا إن الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة تشيد بوجه خاص بتقرير الأمين العام عن تنفيذ الولايات الموكلة إلى برنامج الأمم المتحدة المعني بمنع الجريمة والعدالة الجنائية، مع الإشارة بوجه خاص إلى أنشطة التعاون التقني التي يقوم بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (A/69/94). واختتم بيانه بالقول إن الرابطة تدعم تماما أنشطة التعاون التقني التي يقوم بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وتأمل شاكرة تخصيص مساعدة مماثلة لصالح أعضائها.

١٥ - السيد هارتينغ (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم باسم البلدان المرشحة للعضوية: ألبانيا وتركيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية سابقا وصربيا؛ وبلد عملية الاستقرار والانتساب: البوسنة والهرسك؛ إضافة إلى أرمينيا وأوكرانيا وجمهورية ملدوفا وجورجيا، فأشار إلى ضرورة التصدي للجريمة عبر الحدود الوطنية بصورة كلية متكاملة على جميع الصعد، وإلى أن الوسيلة الوحيدة لمواجهة التهديدات عبر الحدود هي التعاون الفعال بين الدول والمناطق في مجالي القضاء وإنفاذ القانون. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء يؤيدون إنشاء آلية قوية تتولى استعراض اتفاقية الأمم المتحدة

لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وتكون مهمتها استكمال الجهود القائمة، وأن تتضمن تبادل الممارسات الجيدة، وتعيين الحاجة في مجاليْ المساعدة التقنية ومشاركة المجتمع المدني. وتوفر الاتفاقية الدعم التقني اللازم لتسليم المطلوبين، وتبادل المساعدة القانونية، والحجز على الأصول. ويقدم الاتحاد الأوروبي مساهمة مالية إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ويدعم الأعمال التي تقوم بها هيئات الأمم المتحدة المعنية.

١٦ - ومضى قائلا إن الاتحاد الأوروبي وضع نهجا استراتيجيا وعمليا يرمي إلى تعزيز التعاون على إنفاذ القانون داخل حدوده ومع شركائه، يعطي الأولوية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات والأسلحة النارية، والهجرة غير النظامية، وجرائم الفضاء الإلكتروني، وجرائم الممتلكات، وتزييف العملات، والبضائع الرديئة. وقد صدَّق الاتحاد على بروتوكول الأسلحة النارية الملحق بالاتفاقية في آذار/مارس ٢٠١٤ بعد أن حوله إلى قانون أوروبي. كما اعتمد استراتيجية تستهدف تحسين الأمان في المبيعات المشروعة من الأسلحة، وخفض تحويل مسار الأسلحة النارية، وتحسين إنفاذ القوانين المتصلة بتلك الأسلحة، وجمع المعلومات والأمن، وسيتجه إلى تنفيذ خطة عمل عملية عن الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ تستدعي تنسيق جمع المعلومات عن جرائم الأسلحة النارية؛ وعمليات الرقابة التي تتولاها الشرطة والرامية إلى التصدي لمصادر ومسارات الأسلحة النارية غير المشروعة؛ وعمليات مشتركة بين شرطة الجمارك مع البلدان المجاورة.

١٧ - وانتقل إلى الفساد، فقال إن الاتحاد الأوروبي ملتزم بتشديد الامتثال للالتزامات الدولية من قبيل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ويدعم الاتحاد الأعمال التي تقوم بها الأفرقة العاملة المنبثقة عن الاتفاقية، ويدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تبني الزيارات الميدانية وإشراك المجتمع المدني في عملية استعراض الاتفاقية. وقد تضمن التقرير الأول المقدم من الاتحاد الأوروبي عن مكافحة الفساد تقييما لكيفية تصدي كل دولة من دوله الأعضاء للفساد، وتوصيات عن الإجراءات المقبلة على الصعيد الوطني.

١٨ - وتابع بيانه بالقول إن الاتحاد الأوروبي يحث الجمعية العامة على اتخاذ قرار بصدد مكافحة التجارة غير المشروعة بالأحياء البرية. إذ إن اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقية مكافحة الفساد من شأنهما أداء دور حيوي في هذا الصدد، ومن المهم للغاية تشديد الإطار القانوني والإنفاذ على السواء. ويقدم الاتحاد الأوروبي دعما إضافيا جوهريا لصالح الإنفاذ في البلدان النامية، ويقوم باستعراض أطر قوانينه وسياساته. وانتقل إلى المشاكل المتصلة بالمخدرات فذكر أن السياسة التي وضعها لمكافحة المخدرات عن الفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠ يمكن أن تقدم إسهاما قيِّما في المناقشات الإقليمية والعالمية. وأعرب عن قلق الاتحاد بوجه خاص إزاء استمرار عدد من الدول تطبيق عقوبة الإعدام على الجرائم المتصلة بالمخدرات، التي لا تعتبر حتى ضمن فئة ''أكثر الجرائم خطورة''.

١٩ - وأردف قائلا إن الاتحاد الأوروبي يؤيد تماما إدراج سيادة القانون، ومنع الجريمة والعدالة الجنائية ضمن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد شدد الاتحاد، في سياق التحضيرات للدورة الاستثنائية التي ستعقدها الجمعية العامة عن مشكلة المخدرات العالمية، على الحاجة إلى توثيق التعاون الدولي بصدد خفض الطلب ودعم برامج التنمية البديلة المستدامة، مع الأخذ في الاعتبار المبادئ التوجيهية بشأن خفض الطلب على المخدرات، ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن التنمية البديلة. وخلال الدورة الاستثنائية سيؤكد الاتحاد على أفضل ممارساته المستندة إلى الأدلة في مجال الوقاية، والعلاج، وخفض المخاطر والأضرار، والتعافي،

وإعادة الإدماج والتأهيل على الصعيد الاجتماعي، إلى جانب نهوج الوسائل البديلة للسجن. وينبغي أن تتضمن العملية التحضيرية ليس فحسب هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها الخاصة المعنية، ولكن أيضا الهيئات الدولية من قبيل الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، ومنظمة الصحة العالمية، وكذلك المنظمات الإقليمية، والمجتمع المدني، والوسط الأكاديمي.

٢٠ - واستطرد قائلا إن تقرير منتصف المدة عن تنفيذ استراتيجية الاتحاد الأوروبي الرامية إلى القضاء على الاتجار بالبشر عن الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ سيصدر في غضون أسابيع قليلة. وذكر أن الاتحاد الأوروبي ملتزم بالتصدي للاتجار بالأشخاص بطريقة كلية مع التركيز على الضحايا. وقد تجلت مشاركته في مقاومة القرصنة غربي المحيط الهندي في عمليته المسماة عملية أتالانتا البحرية. وفي ختام بيانه أشار إلى أن الاتحاد الأوروبي يواصل مساعدة سبعة بلدان أفريقية على زيادة الأمان في الطرق البحرية بخليج غينيا وفقا للاستراتيجية المتعلقة بخليج غينيا المعتمدة في آذار/مارس ٢٠١٤.

٢١ - السيد كاردي (إيطاليا): قال إن الأمم المتحدة هي أنسب سياق يتسنى فيه توثيق التعاون الدولي على منع الجريمة وتشديد نظم العدالة الجنائية. وستقوم إيطاليا، باعتبارها مؤيدا قويا منذ أمد بعيد للأنشطة التي يقوم بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وسابقيه، بتقديم مشروع القرار التقليدي عن تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، لا سيما قدرة البرنامج على تقديم التعاون التقني.

٢٢ - السيد براونفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن الاتفاقيات الثلاث التي تتناول الرقابة على المخدرات، واتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، واتفاقية مكافحة الفساد، توفر إطارا مرنا يساعد على وضع تعاريف موحدة للسلوك غير المشروع؛ الأمر الذي يكفل وجود معايير قانونية متوافقة، وإجراءات التصدي التي يضطلع بها قطاع العدالة الجنائية؛ وتشجيع تعاونا أوثق عبر الحدود. وحيث إن التهديدات آخذة في التطور، ينبغي للمجتمع الدولي أن يبدي التسامح، حيث إن الحكومات تحاول تطبيق سياسات وطنية جديدة ترمي إلى معالجة دواعي قلق محددة على الصعيد الوطني، شريطة أن تقوم تلك الحكومات بالترويج لأهداف الاتفاقيات. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، اعتمدت منظمة الدول الأمريكية قرارا عن سياسة المخدرات تجلي فيه توافق الآراء في نصف الكرة. واعتُرف في القرار بأن نهج الصحة العامة هو الأساس المتين في تطبيق سياسة سليمة بصدد المخدرات، وأن وجود نظام رشيد للعدالة الجنائية من شأنه كفالة الإنصاف والتناسب في فرض العقوبات. وأعرب عن ترحيبه بذلك الموقف الذي ينطوي على قدر أكبر من الإنسانية والفعالية، وعن فخره بأن بلده ذاته يقوم بعلاج بعض المظالم السابقة في نظام العدالة الجنائية لديه. واعتُرف في القرار أيضا بالحاجة إلى تحسين التنسيق والتعاون.

٢٣ - وأتبع ذلك بالقول إن الدول الأعضاء وضعت من خلال لجنة المخدرات خطة فعالة تستهدف التحضير للدورة الاستثنائية التي ستعقدها الجمعية العامة عن مشكلة المخدرات العالمية، وحث الجمعية العامة على اعتماد تلك الخطة بدون إدخال تعديلات عليها. وأضاف أن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يمثل شريكا لا غنى عنه لدى الحكومات ذات السيادة فيما تبذله من جهود صوب مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية عن طريق الأعمال التي تقوم بها من أجل تنفيذ مشاريع المساعدة التقنية حول العالم. واختتم بيانه بالقول إن الولايات المتحدة تتطلع إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر المعني بمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

٢٤ - السيد زاغاينوف (الاتحاد الروسي): قال إن بلده يؤيد تعزيز المعاهدات الدولية المبرمة عن منع الجريمة، وكذلك الدور المحوري الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مجال التنسيق. كما أعرب عن ترحيب بلده بخطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وكذلك الدعم المتزايد المقدم إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات المقدمة لصالح ضحايا الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال. وفي هذا الصدد، أعرب عن قلق بلده بوجه خاص إزاء الاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية. وذكر أن الاتحاد الروسي يود أن يشارك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بنشاط أكبر في تحليل السياسات وإجراء البحوث، ويحث على تقديم تمويل أكبر للمكتب، بما يشمل زيادة نسبة التمويل المقدم من الميزانية العادية.

٢٥ - وأعقب ذلك بالإشارة إلى إمكانية سد الثغرات القائمة في الإطار القانوني المتعلق بمنع الجريمة بالتفاوض حول قيام الأمم المتحدة بوضع اتفاقية تتناول مكافحة استعمال المجرمين لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأخرى عن تبادل المساعدة القانونية. وذكر أن التحدي الجديد نسبيا المتمثل في الاتجار غير المشروع بأنواع الأحياء المحمية يستدعي أيضا وضع صك جديد مناسب، ربما في شكل بروتوكول رابع ملحق باتفاقية منع الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وقال إن الدورة السادسة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ستُعقد في الاتحاد الروسي عام ٢٠١٥. وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل التركيز على تلك المسائل، خصوصا في سياق مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وغسل الأموال.

٢٦ - واستطرد قائلا إن من المهم للغاية، في مكافحة الجرائم المتصلة بالمخدرات، تعزيز التفاعلات فيما بين الدول، والمنظمات الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني، وقطاع الأعمال ووسائط الإعلام، وإن الاتحاد الروسي يؤيد باستمرار الحفاظ على نظام الرقابة على المخدرات على الصعيد الدولي القائم حاليا وتعزيز ذلك النظام استنادا إلى اتفاقيات الأمم المتحدة الدولية الثلاث المتعلقة بالرقابة على المخدرات، وسيواصل التعاون بشكل وثيق مع الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات. ويعارض الاتحاد الروسي الجهود الساعية إلى تقويض ذلك النظام. إذ إن الوسائل محل الخلاف المستندة إلى خفض الضرر، من قبيل التقنين في أي شكل من الأشكال لا ينبغي طرحها على أنها موقف عالمي. وينبغي إيلاء الأولوية في مكافحة البلاء المتمثل في المخدرات غير المشروعة إلى تعزيز المؤسسات التي تتولى فرض الرقابة على المخدرات، وإنشاء آليات مؤسسية غير حكومية تتشارك فيها الدول وتتولى تحسين إعادة تأهيل متعاطي المخدرات، وزيادة الضغوط المحددة الأهداف على إنتاج المخدرات، وتحسين الاتصالات بين سلطات إنفاذ القانون، وتطبيق سياسة تحصر الإنتاج في محصول واحد غير مشروع وتتضمن برامج التنمية البديلة. وأضاف أن الدورة الاستثنائية التي ستعقدها الجمعية العامة عن مشكلة المخدرات العالمية ستكون خطوة مهمة على الطريق المؤدي إلى إجراء استعراض جامع عام ٢٠١٩ عن تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل المتعلقين بالتعاون الدولي صوب وضع استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية. وينبغي الاستناد في التحضير للدورة إلى اتباع نهج شامل داخل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

٢٧ - وأردف قائلا إن بلده يؤيد الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة سعيا إلى بناء القدرات في أفغانستان، والبلدان المجاورة، والبلدان الأخرى التي تتعرض لأكبر قدر من الضرر من جراء المواد الأفيونية القادمة من أفغانستان. وينبغي بناء القدرات في سياق اتفاق باريس بهدف وقف انتشار المخدرات الأفغانية وما يتصل

بذلك من تدفقات مالية. وأعرب عن ترحيب وفده بقيام مجلس الأمن باعتماد أول بيان رئاسي عن مشكلة المخدرات الأفغانية، وأشاد بنتائج دراسة الخصائص المشتركة التي أجرتها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية عن كشف ووقف التدفقات المالية المتصلة بالاتجار غير المشروع بالمواد الأفيونية الأفغانية، والتي جرت بمبادرة من الاتحاد الروسي. وذكر أن المنظمات الإقليمية من قبيل منظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والفريق الآسيوي الأوروبي المعني بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تضطلع أيضا بدور مهم في مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة. وانتقل في ختام بيانه إلى تزايد التهديد الناشئ عن المخدرات المركبة فقال إنه في الوقت الذي يتعين فيه أن يتخذ المجتمع الدولي خطوات فورية بصددها، سيكون من الضروري في نهاية المطاف وضع آلية عالمية تتولى رصد الاتجار غير المشروع.

٢٨ - السيد ريس رودريغس (كوبا): أشار إلى عدم إمكانية قيام بلد واحد بمكافحة الإرهاب، أو الاتجار بالمخدرات، أو الاتجار بالأشخاص، أو غسل الأموال دون التعاون الدولي، الذي يتعين أن يستند إلى احترام السيادة القومية والقوانين الوطنية. وقال إنه ينبغي إيلاء الأولية في الإجراءات التالية إلى المنع، والتنمية، وإنشاء نظام اقتصادي دولي قائم على الديمقراطية والإنصاف. ويجب عدم قبول أن تكون تلك الأهداف مطيِّة لطموحات الهيمنة لدى أي بلد من البلدان.

٢٩ - وأعقب ذلك بالقول إن كوبا قامت، من خلال الجهود المتضافرة التي تبذلها قطاعات الصحة العامة، والقضاء، وإنفاذ القانون، والعمل التابعة لها، بوضع برامج فعالة تستهدف منع الجرائم المتصلة بالمخدرات، ومنها برامج توفر الرعاية الطبية، وإعادة التأهيل، والخدمات الاجتماعية لمتعاطي المخدرات، في الوقت الذي لا تزال فيه ملتزمة على الصعيدين الإقليمي والدولي بالتعاون التام بصدد مشكلة المخدرات العالمية. وأضاف أن القانون الكوبي يحدد تعريفا للجرائم المرتبطة بالنشاط الإجرامي المنظم ويفرض عقوبات عليه، وأن كوبا طرف في معظم ما يتصل بذلك من معاهدات دولية، وكذلك في الصكوك الدولية المبرمة بشأن الإرهاب.

٣٠ - وأردف قائلا إن كوبا تدين ممارسات الولايات المتحدة التي تصف بصورة منفردة بعض الدول بأنها راعية للإرهاب، الأمر الذي لا يُستعمل إلا كذريعة لسياسات القهر غير القانونية، وكذلك قانون تسوية وضع الكوبيين في الولايات المتحدة، الذي يستهدف تشجيع الهجرة غير المشروعة الخطيرة من كوبا، والاتجار بالمواطنين الكوبيين. وإن الآلاف من الكوبيين تعرضوا للإصابة أو قُتلوا على يد الإرهابيين الذين يعيشون في الولايات المتحدة، والذين لم يُحاكموا أو يُعاقبوا قط، في حين أن ثلاثة من الكوبيين الذين كانت جريمتهم الوحيدة هي جمع الاستخبارات عن الجماعات الإرهابية المناهضة لكوبا ما زالت سلطات الولايات المتحدة تعتقلهم ظلما منذ ما يزيد على ١٥ عاما، وتطالب كوبا بالإفراج عنهم. وقال إن الأراضي الكوبية لم ولن تُستعمل أبدا في تنظيم الأعمال الإرهابية أو تمويلها أو تنفيذها ضد أي بلد. واختتم بيانه بالقول إن كوبا تكرر تأكيد رغبتها في التعاون مع جميع البلدان، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، على منع الإرهاب الدولي ومكافحته، استنادا إلى الاحترام المتبادل والسيادة والمساواة، ومبادئ ومعايير القانون الدولي.

٣١ - السيد جوشي (الهند) أشار إلى ضرورة وجود نظام دولي محكم يتولى فرض الرقابة على السلائف الكيميائية وييسر التجارة المشروعة فيها. وذكر أن الهند أصدرت،

بوصفها من كبار المنتجين، أنظمة جديدة عام ٢٠١٣ تتناول معظم الكيميائيات التي تشملها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية. كما أقامت على شبكة الإنترنت نظاما لرصد المؤثرات العقلية. ووفقا لمبدأ التوازن المحدد في الاتفاقيات الدولية الصادرة بشأن فرض الرقابة على المخدرات، قامت الهند في الآونة الأخيرة بتعديل قانون المخدرات الرئيسي الساري لديها بغية إزالة الحواجز التي لا داعي لها الماثلة أمام أدوية علاج الألم القوية. وأخيرا تستعين الهند بوسائل الإعلام الاجتماعية لإحاطة الشباب علما بمخاطر تعاطي المخدرات. ثم انتقل إلى الكلام عن التعاون الإقليمي والدولي فقال إن الهند أبرمت مذكرات تفاهم مع كل من البلدان المجاورة لها، وتتعاون وكالات إنفاذ قوانين المخدرات التابعة لها بشكل وثيق مع الوكالات الدولية ومع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

٣٢ - وتابع بيانه قائلا إن الهند تشارك في جميع المبادرات العالمية الرئيسية الرامية إلى مكافحة الإرهاب الدولي، وتسعى إلى توثيق التعاون ضد تمويل الإرهاب، وتزييف العملة من خلال بناء القدرات، وتبادل المعلومات، والتشارك في أفضل الممارسات. وأشار إلى ضرورة قيام الدول الأعضاء في النهاية بنبذ خلافاتها وامتلاك العزيمة السياسية الكفيلة بالتفاوض على وضع الاتفاقية الشاملة عن الإرهاب الدولي المتوخاة في قرار الجمعية العامة ٢١٠/٥١. وتدعو الهند إلى التصدي، على الصعيد الدولي، بشكل أقوى وأفعل للتحدي الجديد المتمثل في جرائم الفضاء الإلكتروني، وكذلك التحديات المستمرة المتمثلة في الفساد والجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص، والأسلحة النارية، والملكية الثقافية، وتهريب المهاجرين، والجريمة المنظمة في الحضر، والجرائم ضد النساء والأطفال. وذكر أن الهند عدلت في الآونة الأخيرة قانون عام ٢٠١٢ المتعلق بمنع غسل الأموال الساري لديها بغية تضمينه غسل الأموال النابعة من الاتجار بالمخدرات، وتحويل مسار السلائف، وغير ذلك من الجرائم الخطيرة عبر الحدود الوطنية. واختتم بيانه بالقول إن الهند تقف على أهبة الاستعداد كي تسهم في الإجراءات العالمية الرامية إلى التصدي للجريمة عبر الحدود الوطنية، والإرهاب، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، التي تشكل جرائم مترابطة بوضوح فيما بينها.

٣٣ - السيد هيساجيما (اليابان): أشار إلى ضرورة قيام الدول الأعضاء بالعمل معا على معالجة مسألتيْ منع الجريمة والعدالة الجنائية، اللتين لا غنى عنهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنظر إلى أنهما من مقتضيات سيادة القانون. وذكر أن اليابان عضو يعمل بنشاط في لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية على السواء، وأنها ستواصل التعاون بشكل وثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بأساليب منها الحوار الاستراتيجي بشأن السياسات الذي بدأ عام ٢٠١٣. وقد أولت اليابان أولوية في سياساتها إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص، وتدعم بشكل مباشر أو غير مباشر مجموعة من مشاريع المساعدة التقنية، خصوصا في جنوب شرق آسيا، وتعمل من جديد على تنقيح خطة العمل التي وضعتها لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وستقوم بتحسين برنامجها المتعلق بتدريب المتدربين الداخليين في المجال التقني.

٣٤ - وأتبع ذلك بالقول إن اليابان ستواصل الإسهام بخبرتها في الجهود العالمية المبذولة صوب مكافحة تصنيع المخدرات المركبة وما نشأ حديثا من مؤثرات عقلية. وفي هذا الصدد ذكر أن اليابان قررت الترشح في الانتخابات التي ستجريها لجنة المخدرات عام ٢٠١٥، وتشارك بشكل بناء في العملية التحضيرية للدورة الاستثنائية التي ستعقدها الجمعية العامة عن مشكلة المخدرات العالمية. وتطرق إلى تنامي

التهديد الذي يمثله الإرهاب عبر الفضاء الإلكتروني فقال إن اليابان تشدد على الحاجة إلى بناء القدرات على الصعيد الوطني، وتوثيق التعاون الدولي المستند إلى الأطر القائمة، وتوثيق التعاون الإقليمي، من قبيل الحوار بين اليابان ورابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن جرائم الفضاء الإلكتروني الذي يجري للمرة الأولى وعُقد في سنغافورة خلال أيار/مايو. وتتطلع اليابان إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر المعني بمنع الجريمة والعدالة الذي سيتناول موضوع إدماج منع الجريمة والعدالة الجنائية في برنامج عمل الأمم المتحدة الأوسع، وتؤيد إدراج مسألة إنفاذ القانون في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأنهى بيانه بالقول إن اليابان تشدد، في هذا الصدد، على أهمية نشر ثقافة تقوم على سيادة القانون، الأمر الذي يستلزم تشجيع احترام القانون والثقة به، وإنشاء نظم قانونية وقضائية فعالة.

٣٥ - السيدة كالب (النمسا): أعربت عن تقديرها لرئيس لجنة المخدرات على ما يبذله من جهود صوب إشراك المجتمع المدني وأسرة الأمم المتحدة كافة في العملية التحضيرية للدورة الاستثنائية التي ستعقدها الجمعية العامة عن مشكلة المخدرات العالمية. كما أعربت عن ترحيبها بالورقة غير الرسمية المقدمة من رئيس لجنة المخدرات واقتراحه طرح مواضيع حلقات العمل، التي من شأنها توفير أساس لصالح إجراء مناقشات مفيدة عن المسائل البالغة الأهمية من قبيل خفض المخاطر والأضرار، وعقوبة الإعدام، والتنمية البديلة. واختتمت بيانها بالقول إن الدورة الاستثنائية ستساعد على إيجاد الزخم السياسي الذي تمس الحاجة إليه في التنفيذ التام للالتزامات والأرقام المستهدفة المحددة في الإعلان السياسي وخطة العمل بحلول الموعد المستهدف وهو عام ٢٠١٩.

٣٦ - السيد روانغاجورن (تايلند): أشار إلى استفادة بلده كثيرا من الكثير من أنشطة التعاون التقني وبناء القدرات التي يقوم بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وذكر أن تايلند تعمل باستمرار على الترويج لإدراج سيادة القانون في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وذلك اقتناعا منها بأن منع الجريمة وسيادة القانون والتنمية المستدامة عناصر يعزز بعضها بعضا. وفي أعقاب حوار بانكوك بشأن سيادة القانون الذي جرى عام ٢٠١٣، قدمت تايلند للمرة الثانية، عبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مشروع قرار عن إدراج سيادة القانون ومنع الجريمة والعدالة الجنائية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يرد في A/C.3/69/L.6. وأعرب عن ترحيب بلده بالموضوع ذي الصلة بالتنمية الذي سيتناوله مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر المعني بمنع الجريمة والعدالة الجنائية، وعن ثقته في أن الإسهامات المقدمة من الاجتماع الإقليمي التحضيري لآسيا والمحيط الهادئ، وغيره من الاجتماعات المماثلة، ستكفل إعداد وثيقة ختامية تتجلى فيها الرؤية السائدة في المنطقة إزاء منع الجريمة بعد عام ٢٠١٥.

٣٧ - وأعقب ذلك بالقول إن تايلند تعلق أهمية عظيمة على اتباع نهج قائم على الحقوق إزاء العدالة الجنائية. وتطرق إلى منع الجريمة وحقوق الطفل فقال إن تايلند والنمسا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يشاركون في استضافة حلقة نقاش رفيعة المستوى عن تنفيذ الاستراتيجيات النموذجية والتدابير العملية المقترحة من الأمم المتحدة بصدد القضاء على العنف ضد الأطفال في سياق منع الجريمة والعدالة الجنائية. وذكر أن تايلند تعمل بشكل وثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على التحضير لعقد اجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بعمليات القتل الجنسانية ضد النساء والفتيات، المقرر عقده خلال تشرين الثاني/نوفمبر في تايلند. وأنهى بيانه بالإعراب عن تقدير تايلند البالغ للدعم المقدم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لصالح وضع مبادئ

الأمم المتحدة التوجيهية بشأن التنمية البديلة، وعن استمرار التزامها بالتشارك في ما حققته من ممارسات جيدة في مجال التنمية البديلة.

٣٨ - السيدة الصالح (الجمهورية العربية السورية): قالت إن بلدها طرف في معظم الصكوك الدولية الصادرة بشأن منع الجريمة والاتجار بالبشر، بما في ذلك اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكول الملحق بها المتعلق بالاتجار بالأشخاص. وأضافت أن بلدها حوَّل البروتوكول إلى قانون وطني وأرسى الأساس اللازم للتعاون الدولي على مكافحة الاتجار بالبشر. واستدركت قائلة إن الجمهورية العربية السورية لم تعد واحدة من أكثر البلدان أمنا في المنطقة. إذ إن الجماعات الإرهابية الأجنبية، التي يجري تسليحها وتدريبها وتمويلها بدعم تام من أطراف فاعلة إقليمية ودولية، ترتكب كل نوع من أنواع الجرائم، ومنها الاتجار بالبشر، والنهب، والتهريب، وتدمير المساجد، وسرقة الممتلكات، وتدمير المواقع الأثرية. ودعت الأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية المتسببة في ذلك إلى احترام التزاماتها الدولية، ومنها أحكام قرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤)، بمنع حركة الإرهابيين عبر الحدود ووقف تمويل الإرهاب.

٣٩ - وتابعت بيانها بالقول إن هروب السكان المدنيين أدى إلى ارتفاع رهيب في الاتجار بالأعضاء البشرية، خصوصا في مناطق الحدود، التي أقامت فيها المنظمات غير المرخصة مستشفيات ميدانية بعلم تام من سلطات بعض الدول المجاورة. وينبغي للأمم المتحدة أن تتخذ الخطوات الكفيلة بتحديد هوية مرتكبي تلك الأعمال، وأولئك الذين يصدرون الأوامر بارتكابها، ومنع انتشار تلك الجرائم. وتشهد مخيمات اللاجئين المعدة للنازحين السوريين معدلات عالية في الجريمة المنظمة، وانخراط الأطفال في العمل، والاتجار بالفتيات، وغير ذلك من الجرائم التي تضطلع الحكومات المضيفة بالمسؤولية عن اتخاذ إجراءات فورية ضدها. وفي ختام بيانها حثت مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على الالتزام بشكل أكثر فعالية وشفافية باجتثاث جذور الأسباب المؤدية إلى انتشار الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، والإرهاب، والاتجار بالبشر، والتهريب، والحرب التي يشنها المرتزقة، والاتجار بالملكية الثقافية، مع تقديم الدعم إلى البلدان المتضررة.

٤٠ - السيد ليانغ هنغ (الصين): أعرب عن الأمل في أن تفضي الدورة الاستثنائية التي ستعقدها الجمعية العامة عام ٢٠١٦ وعملية التحضير لها إلى تحقيق التوافق في الآراء المطلوب لمواجهة التحديات التي تشكلها مشكلة المخدرات العالمية، بوسائل منها الاستفادة التامة من إمكانات النظام القائم الذي يتولى الرقابة على المخدرات. وبالنظر إلى القيادة الرشيدة التي أبدتها لجنة المخدرات حتى الآن، يتعين أن تواصل تلك اللجنة تولي المسؤولية عن العملية التحضيرية. وستعمل الصين مع جميع المشاركين في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر المعني بمنع الجريمة والعدالة الجنائية صوب الاتفاق على الأهداف ذات الأولوية لدى الأجيال المقبلة، بما يشمل تقديم توصيات عن تعزيز التعاون الدولي على تتبع أثر الأصول المسروقة واستعادتها، ومكافحة الإرهاب، وجرائم العنف، وجرائم الفضاء الإلكتروني، وأشكال الجرائم التي أخذت في الظهور من قبيل تدمير الملكية الثقافية. وستواصل الصين العمل على تقديم زخم جديد صوب فعالية تنفيذ اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وتطرق إلى اتفاقية مكافحة الفساد فقال إن الصين تدعو الدول الأعضاء إلى توثيق التعاون على استعادة الأصول المسروقة وإعادتها، وعلى تتبع أثر السارقين. وينبغي لتلك الدول أن تقوم أيضا بترسيخ اختصاصات آلية استعراض مدى تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد، والمبادئ الأساسية التي ترتكز عليها الآلية.

٤١ - وأعقب ذلك بالقول إن الصين اعتمدت عام ٢٠١٤ خطة عمل تستهدف مكافحة الأنشطة الإجرامية المتصلة بالمخدرات، ومنع انتشار المخدرات غير المشروعة، وحُددت فيها أهداف من المتوخى تحقيقها بحلول عام ٢٠٢٠، وهي زيادة وعي الجمهور بالرقابة على المخدرات، ونظام لإعادة التأهيل يقوم على قدر أكبر من العلم، وتشديد الفعالية في قمع الاتجار بالمخدرات والتصنيع الداخلي. وتطرق إلى مكافحة الفساد، فقال إن الصين وضعت لهذا الغرض تدابير أكثر صرامة، وتشن حملة لا هوادة فيها تستهدف التحقيق في حالات الفساد ومعاقبة الفاسدين، مع الالتزام دائما بسيادة القانون. وأشار إلى أن المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني سيعتمد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ تدابير شاملة ترمي إلى النهوض بسيادة القانون. ثم انتقل إلى التعاون المتعدد الأطراف والدولي، فأشار إلى التوقيع في الآونة الأخيرة على مذكرة التفاهم بشأن الرقابة على المخدرات في منطقة ميكونغ دون الإقليمية الكبرى، تولي الأولوية إلى توثيق التعاون في تلك المنطقة دون الإقليمية. وتمكنت الصين أيضا بفضل الجهود المتعددة الأطراف والدولية، من اجتثاث جذور عدد كبير من عصابات الاتجار بالمخدرات عبر الحدود، وأوقفت أربعة مواقع على شبكة الإنترنت تستغل الأطفال في مواد إباحية. وأنهى بيانه بالإشارة إلى أن الإعلان المتعلق بحماية الممتلكات الثقافية المصدَّرة بصورة غير مشروعة وإعادتها المعتمد في أيلول/سبتمبر في المؤتمر الدولي الرابع للخبراء المعنيين بإعادة الممتلكات الثقافية سيعزز التعاون الدولي في هذا الميدان.

٤٢ - السيدة سولورسانو (نيكاراغوا): عزت انخفاض مستوى الجريمة في بلدها إلى تناسق السياسة الحكومية. وذكرت أن النموذج الذي تتبعه نيكاراغوا في أعمال الشرطة يتجه صوب المنع واتخاذ زمام المبادرة والعمل مع المجتمع المحلي. ووفقا للفلسفة ذاتها، جرى تعبئة جهود الشباب في نيكاراغوا في حركات اجتماعية واقتصادية تنأى بهم عن المخدرات والجريمة، مع العمل في ذات الوقت على تحسين حياة أفراد المجتمعات المحلية بأسرها. وقالت إن عمليات المراقبة المحدد لها مواقع استراتيجية تعمل على وقف الاتجار بالمخدرات في منطقة حدودها البرية والبحرية والجوية. وأشارت إلى أن نيكاراغوا بلد عبور للمخدرات من الجنوب إلى الشمال، إلا أنها أصبحت من أكثر البلدان أمنا في أمريكا اللاتينية، رغم ضآلة ما تتلقاه من مساعدة دولية. واختتمت بيانها بالقول إن أنجع وسيلة لخفض جميع أنواع الجريمة على الصعيد الوطني وعبر الحدود الوطنية هي ترسيخ القيم وخفض حدة الفقر، ودعت المجتمع الدولي إلى مساعدة نيكاراغوا على المضي قدما، وذلك بتنفيذ التزاماته وتقديم ما يلزم من تعاون.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.